



## الجمعية العمومية - الدورة الثامنة والثلاثون

### اللجنة الفنية

البند رقم ٣١ من جدول الأعمال: سلامة الطيران - المسائل الناشئة

إخضاع أفراد الطاقم عقب وقوع الحادث لاختبار الكشف عن

تعاطي المواد المخدرة

(ورقة مقدمة من الولايات المتحدة)

#### الموجز التنفيذي

قامت الدول وقطاع الطيران برفع مستوى السلامة وبتقليص نسبة حوادث الطيران وذلك عبر مبادرات سلامة الطيران التي تشمل تضمين قواعد الإيكاو وتوصياتها الدولية في الهياكل التنظيمية الوطنية. وشكّل التقيّد بهذه القواعد والتوصيات جزءاً لا يتجزأ من هذه التحسينات، وأسهم كثيراً في مزيد العمل بمنهجية قوامها التعاون على الوقاية من الحوادث على المستوى الدولي. ولكي تظلّ الوقاية من مواطن التركيز الرئيسية في التقليص من هذه الحوادث، ينبغي للإيكاو وللدول أن تسعى إلى تحديد المجالات التي يمكن في إطارها تفسير القواعد والتوصيات الدولية بشكل مختلف فيما يتعلق بالتحقيق في الحوادث، أو تحديثها بشكل مفيد. ومن هذه المجالات مسألة إخضاع أفراد الطاقم عقب وقوع الحادث لاختبار الكشف عن إساءة استعمال المواد المخدرة. ولئن كانت قواعد الإيكاو وتوصياتها الدولية تشير إلى هذا النوع من الاختبار، فإنّ عدم توخي منهجية موحدة في القيام بتلك التّحقيقات، ومنها بالخصوص إجراء الاختبارات عقب وقوع الحوادث، من شأنه أن يجعل بعض الدول عاجزة على الوقوف على أثر هذه المواد أو على ما إذا كان هناك اختلال للمدارك ناجم عن تعاطيها. **الإجراء:** يُرجى من الجمعية العمومية أن:

(أ) توصي بأن تستعرض الإيكاو والقواعد والتوصيات الدولية والمواد الإرشادية لتحديد مدى الحاجة إلى وضع قاعدة قياسية مخصصة من أجل تعزيز بالتعجيل عقب وقوع الحادث بإجراء اختبارات الكشف عن تعاطي المواد المخدرة من قبل أعضاء طاقم الطائرة؛

(ب) توصي بأن تقوم الإيكاو، بعد إجراء الاستعراض والمشاورات، بتزويد الجمعية العمومية في دورتها التاسعة والثلاثين بتوصيات فيما يتصل بتعديل أو استحداث قاعدة قياسية تتناول هذا النشاط

الأهداف الاستراتيجية:	ترتبط ورقة العمل هذه بالهدف الاستراتيجي المتعلق بالسلامة.
الآثار المالية:	
المراجع:	الملحق الأول - إجازة العاملين الملحق السادس - تشغيل الطائرات الملحق الثالث عشر - التحقيق في حوادث ووقائع الطيران الوثيقة 8984 Doc، Manual of Civil Aviation Medicine الوثيقة 9654 Doc، دليل منع الاستعمال للخطر للمواد المؤثرة في العقل في قطاع الطيران

## ١ - المقدمة

١-١ شهد العقد الماضي تطورات هائلة في مجال سلامة الطيران. فقد أصبح السفر بالجو أكثر أمنا من أي وقت مضى وذلك إلى حد كبير بفضل تعاون الدول والإيكاو وقطاع الطيران على إنجاز المهمات الموكولة إليهم بطريقة موحدة ومعيارية. إذ لا مفر للدول ولقطاع الطيران، عند تقع هذه الحوادث، من العمل معا من أجل الوقوف على أسبابها الممكنة، وتقليل الأخطار التي يتم التعرف عليها، والحيلولة في نهاية المطاف دون وقوع هذه الحوادث مستقبلا عبر تحديد العوامل التي تسهم فيها. أما الالتزام بالقواعد والتوصيات الدولية الواردة في ملاحق الإيكاو فهو يساهم مساهمة كبيرة في ضمان الاتساق والتناسق في الجهود الدولية للوقاية من الحوادث.

٢-١ ولا بدّ للدول من التركيز في تحقيقاتها على مسألة الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات من أجل المساعدة في الإسراع بتحديد أسباب الحوادث وفي التوصية بالإجراءات التي تلزم الحد من الأخطار في المستقبل. لذا، فمن الأهمية بمكان النظر في كل العوامل التي قد تكون أسهمت في وقوع هذه الحوادث. إذ تشكل العوامل المتعلقة خصوصا بالأداء البشري عنصرا هاما في الوقائع المؤدية إليها، حيث كثيرا ما يرد ذكرها كسبب رئيسي في هذه الحوادث. لذلك، يجب مباشرة عقب وقوع حادث الطيران أن يكون المحققون قادرين على جمع وحفظ واختبار الأدلة القابلة للتلف وتحديد ما إذا كان أداء أفراد السلامة قد اختل بسبب تعاطي المواد المخدرة. غير أنّ قواعد الإيكاو وتوصياتها الدولية وموادها الإرشادية السارية في الوقت الراهن لا تنص تحديدا على إخضاع الناجين من أفراد الطاقم وسائر أفراد السلامة لمثل هذه الاختبارات بعد وقوع الحادث.

## ٢ - المناقشة

١-٢ تناولت الإيكاو في الملاحق والمواد الإرشادية مسألة تعاطي المواد المخدرة ومسألة الصحة النفسية. فقد تطرقت القواعد القياسية الواردة في الملحق الأول - إجازة العاملين وفي الملحق الثاني - قواعد الجوّ، والموجهة للأفراد المعنيين بالسلامة، إلى مسألة تعاطي المواد المخدرة. فبموجب هذه القواعد القياسية، لا يجوز لأي شخص أن يمارس امتيازات الرخصة والرّتب ذات الصلة أو يؤدي مهام في مجال السلامة عندما يكون تحت وطأة أي من المؤثرات العقلية التي قد تخلّ بأدائه. كما يُمنع أيضا تعاطي أي نوع من المواد المخدرة. وتتطرق إحدى التوصيات الدولية إلى دور الدولة المتعاقدة في عملية منع تعاطي هذه المواد في قطاع الطيران. ولذلك، ينبغي لهذه الدول أن تكفل قدر الإمكان التعرف على جميع الحاملين للتراخيص من متعاطي هذه المواد بأنواعها، وأن تُعفيهم من تولي مهام السلامة، التي ينبغي ألا يعودوا إليها إلا بعد أن يكونوا قد تابعوا علاجاً ناجحاً من هذه المواد أو أن يكونوا قد هجروها.<sup>١</sup>

٢-٢ ولئن كانت الوثيقة Doc 9654، دليل منع الاستعمال الخطر للمواد المؤثرة في العقل في قطاع الطيران، تُقدّم إرشادات على برامج الوقاية من تعاطي المواد المخدرة، فإنّها لا تتضمن أي توجيهات محدّدة بشأن دور دولة المشغل أو المشغل نفسه في تحديد ومنع تعاطي هذه المواد من قبل أفراد الطاقم وسائر الأفراد المعنيين بالسلامة، وذلك على الرغم من موقعهما المتميز في التصدي لهذه المشكلة. هذا، وإنّ لدولة المشغل موقعا جيدا يؤهلها لأنّ تسترط على المشغلين إخضاع موظفيهم المعنيين بالسلامة لاختبارات الكشف عن هذا النوع من التعاطي.

٣-٢ وبما أنّ الفترة الزمنية التي تعقب الحادث مباشرة هي فترة بالغة الأهمية بالنسبة للتركيز على الأسباب المحتملة للحادث، فإنّ الولايات المتحدة تعتقد أنّ أحكام ملاحق الإيكاو الحالية لا تنص بما فيه الكفاية على إخضاع موظفين السلامة عقب وقوع الحادث لاختبار الكشف عن تعاطي المواد المخدرة، أو أنّ هذه الأحكام لا تسترط ذلك.

<sup>١</sup> انظر ملحق الإيكاو الأول، التوصية الواردة الفقرة ١-٢-٧-٣ من الفصل الأول.

٤-٢ ومع أنّ حالات تعاطي هذه المواد كانت دائما قليلة، فإنّ إجراء الاختبارات عقب وقوع الحادث يستبعد بسرعة أحد العوامل التي يُحتمل أن تكون مساهمة في هذا الحادث. وإجراء هذه الاختبارات باستمرار قد يساعد أيضا في مواصلة إثبات أن تعاطي هذه المواد في أوساط موظفي السلامة يظل نادر الوجود نسبيا.

٥-٢ لذلك، فإنّ وضع الإيكاو لقاعدة قياسية تنص على منهجية موحّدة تتبناها الدول في إخضاع موظفي السلامة عقب وقوع الحادث لاختبار الكشف عن تعاطي المواد المخدرة من شأنه أن يُعزّز القبول بهذه البرامج وينتطبقها على الصعيد العالمي. ومن المنشود، في هذا الصدد، أن يضع المُشغّل الجوي السبل الكفيلة بإجراء الاختبار في الوقت المناسب عقب وقوع الحادث وذلك ضمن إطار برنامج يُوضَع وفق معايير تُحددها دولة المشغل. ويكون هذا الأخير مُلزما بوضع الترتيبات لإجراء هذا الاختبار دون مراعاة لمكان الحادث. وفي الحالة التي لا تنص فيها دولة المشغل على شروط كافية بشأن إجراء هذه الاختبار وفق البروتوكولات الدولية، فإنّه يتعين وضع هذه الشروط. وينبغي أيضا أن تتيح القواعد القياسية لدولة وقوع الحادث طلب إجراء الاختبارات عقب وقوع هذا الحادث، وذلك إذا كان دولة المشغل لا تشترط برنامجا لإجراء مثل هذه الاختبارات. ولما كانت الاختبارات تنطوي على معلومات شخصية حساسة، فإنّه يتعيّن تحديد الإجراءات والوسائل التي ستُعتمد في التقيّد بوضع قاعدة من القواعد القياسية.

- انتهى -